

ليبيا على الطريق من جديد... لماذا؟ مارسيلو سكاليسي ، مدير اتحاد الجامعات المتوسطية

يعمل اتحاد الجامعات المتوسطية منذ نحو ثلاثين عاما على تعزيز التعاون الأكاديمي والعلمي بين الجامعات الواقعة على ضفتي المتوسط. ومن أجل تطوير أنشطته، عمل الاتحاد على الاستفادة من برامج التعاون الوطنية والأوروبية المختلفة على نحو جيد وذلك عبر محاولة توسيع نطاق تعاونه على نحو مستمر. وفي غياب وثيقة برمجة متعددة السنوات منذ عام 2017، استفادت ليبيا

من تدابير خاصة سنوية. وتبعاً لذلك كانت مشاركة الجامعات الليبية في خطط التعاون الأوروبية حتى السنوات الأخيرة محدودة للغاية.

دفع تغير الإطار السياسي الليبي مؤخراً، في أعقاب سقوط نظام القذافي وما نتج عنه من رفع للحظر الدولي، قيادة المجتمع الدولي، و اتحاد الجامعات المتوسطية في المقام الأول إلى استخدام برنامج إيراسموس+ (Erasmus+) لبناء القدرات كأداة رئيسية لاستكشاف مسارات التعاون الممكنة مع الجامعات الليبية. وقد مثّل هذا البرنامج أداة لفتح الباب أمام إقامة تعاون مثمر، وبناء علاقات جديدة مع الجهات الليبية الفاعلة، من أجل فهم أفضل للسيناريو الليبي المعقد. ولذلك قمنا بتفعيل شبكتنا الجامعية، وأقمنا قنوات اتصال ثابتة ومتناسكة وبنينا علاقات مع الجامعات الليبية من أجل فسح المجال بشكل مشترك لإطار تعاون طويل الأمد، مع البلد الوحيد في الضفة الجنوبية للمتوسط، الذي لم ينضمّ بعدُ إلى شبكة اتحاد الجامعات المتوسطية. لقد حققت أعمالنا في هذا البلد نتائج ممتازة منذ البداية، ويرجع ذلك بالأساس إلى خبرة أعضاء شبكتنا وما أبدته مؤسسات التعليم العالي الليبية من استعداد للتعاون من أجل تعزيز انفتاحها على الفضاء الدولي. وكان أول مشروع لبناء القدرات، وهو تمكين وتوطين مكاتب العلاقات الدولية بنظام الجامعة الليبية (ENROL) (بتنسيق من إحدى جامعاتنا الإيطالية المنتسبة، جامعة كالابريا) قد أتاح لنا فرصة سانحة للتواصل بشكل ملموس مع العديد من الجامعات المختلفة، وهو ما سمح لنا بدوره بفهم نظام التعليم العالي الليبي ومواطن القوة والضعف في الجامعات الراجعة إليه بالنظر. انطلقنا، معزّزين بخبرتنا السابقة كخلفية ثرية، في تحليل هذا المسار لنحصل على صورة شاملة ومحدّثة لنظام التعليم العالي الليبي. قادنا التفاعل مع الزملاء الليبيين، والبحوث المكتبية واسعة النطاق، والتحليل التجريبي إلى نتائج مذهلة. ومما استرعى انتباهنا على الفور، أنّ نظام التعليم العالي رغم حالة العزلة والانغلاق النسبيين على الفضاء الدولي، لفترة دامت أكثر من 40 عاماً، وحتى أثناء الحرب الأهلية ذات الحدود المشوشة، لم يشهد انهياراً بل حافظ على أنشطته وهياكله واستقلاله وعلى خطّ التعاون بين شرق البلاد وغربها. وعلى نحو متزامن، ازداد مع مرور الوقت عدد مشاريع التعاون وأنواعها.

أثبت النظام الليبي ديناميكيته واستقلاليته، في ظلّ سياق عامّ إشكالي. وانخرط اتحاد الجامعات المتوسطية في مبادرة «ليبيا على الطريق من جديد» لإبراز القدرات الليبية الهائلة وأهميتها الحاسمة بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها. وهي قدرات ترتبط أساساً بنظامها التعليمي. والنتيجة هي شهادة صادقة على حيوية المجتمع الأكاديمي الليبي. وبفضل هذا العمل، نسعى إلى أن نقترح على المهنيين والزملاء العاملين في مجال التعاون الدولي، وكذلك المؤسسات الدولية، نقطة انطلاق للمناقشة وأساساً يمكننا أن نطلق منه في تخيل كيفية دعم إعادة إعمار البلاد، وكيفية إقامة حوار لم يكتب له الاستمرار في كثير من الأحيان. مع الليبيين، من أجل الليبيين.

الهدف الرئيسي من تحليل مبادرة «ليبيا على الطريق من جديد» هو وضع أساس للتعاون المستقبلي بين مؤسسات التعليم العالي الليبية ونظيراتها الأوروبية. ولتيسير ذلك، حدد اتحاد الجامعات المتوسطية الاحتياجات، والقيود والحوافز والفرص ذات الاهتمام الوطني والإقليمي والدولي.

الغرض من هذا القسم الأخير من تقرير «ليبيا على الطريق من جديد» هو تقديم توصياتنا إليه من استنتاجات من خلال تحليل الاستبيانات والمقابلات، ونتيجة للمناقشات مع زملائنا الليبيين. أما نطاقه فهو وضع مجموعة من التوصيات لزيادة الاستغلال والاجراءات المقبلة. ويتمثل الهدف الأوسع منه في توفير نقطة انطلاق لتحسين النظام، على أن تتم مناقشته مع الليبيين وأصحاب المصلحة الدوليين، كأساس للتفكير والحوار في مؤتمر «ليبيا على الطريق من جديد» لعام 2020. لا يجب اعتبار التوصيات «أمورا رسمية» بل «أمورا تستدعي التفكير»، ومبادئ توجيهية يمكن تطويرها وتوسيع نطاقها ومراجعتها.

تتوجه التوصيات بشكل مباشر، على مستويات مختلفة، للجهات الفاعلة التالية:

- المؤسسات الليبية والسلطات الوطنية؛
 - الجامعات الليبية، وبصفة عامة نظام التعليم العالي الليبي بأكمله؛
 - الجامعات الأوروبية ونظام التعليم العالي الأوروبي؛
 - الاتحاد الأوروبي، لفائدة السياسات الحالية والمستقبلية ودعمها لها؛
 - اللجنة الأوروبية، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة العامة للتعليم والشباب، والرياضة والثقافة، الإدارة العامة للبحوث والابتكار، والإدارة العامة للهجرة والشؤون الداخلية؛
 - السلطات الوطنية الأوروبية، مثل الوكالات المعنية بالتنمية والتعاون الدوليين؛
 - أصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تركز على الشأن الليبي وتهتم به بشكل خاص، مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- تم تجميع التوصيات في أقسام، وفقاً لمواضيع التحليل المجري. ويرد شرح موجز لكل توصية، واقتراح إجراءات ملموسة كأمثلة للمتابعة.

¹ هذه التوصيات هي نتائج تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) ولا تمثل على أي حال من الأحوال قائمة شاملة بالمواضيع. والهدف من تقرير «ليبيا على الطريق من جديد» هو مناقشة هذه التوصيات مع أصحاب المصلحة المعنيين للتأكد من فعاليتها واتخاذ إجراءات ملموسة على أساسها.

الحوكمة والاستقلالية

1

وضع نظام حوكمة جامعي يكون فعّالاً ومصمّماً خصيصاً من خلال نظام مرجعي. سيّتح هذا النظام للمؤسسات تحسين عمليات القيادة والإدارة والتمويل الخاصة بها على نحو ملائم - إلى جانب وضع أهداف وسياسات واضحة وتحسين الاداء. وتعدّ حوكمة الجامعات من بين العناصر الرئيسية التي تمّ التركيز عليها مؤخراً في مجال إصلاح التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم. ويصف هذا المفهوم كـيفيّة تحديد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لأهدافها، وتنفيذها، وإدارة مؤسساتها، ومتابعة إنجازاتها. ويعتبر الإطار العام للنظام والتفاعل بين المؤسسة والسلطات العامة أمرين حيويّين في تحديد حوكمة الجامعات. وفي إطار هذا التفسير، تعدّ استقلاليّة المؤسسة وكـيفيّة نظر المجتمع الجامعي إليها من محرّكات التغيير الهامّة: فالطريقة التي تُدار بها المؤسسات واحدة من أكثر العوامل حسماً في تحقيق أهدافها. وسوف تحتاج الجامعات في ليبيا إلى وضع نظام حوكمة محدد ومخصص يتيح لها تحسين إدارتها وقيادتها، والتعريف الواضح للأهداف والسياسات. وفي هذا الإطار، يتعين على الجامعات الليبية، من أجل تيسير هذه العملية، أن تعمل على اعتماد نظام مرجعي، يمكن فيه للجامعات من الاتحاد الأوروبي وغيرها من البلدان في منطقة جنوب المتوسط نقل الممارسات الجيدة في مجال حوكمة الجامعات وتبادلها، ولا سيّما تلك المتعلّقة بكيفية تحسين الأداء الجامعي، وتحديد الأهداف والسياسات. ويمكن أن تكون هذه الدراسة المرجعية مشفوعة بتنظيم حلقات دراسية مخصصة، تلتقي فيها الجامعات مع نظيراتها، حيث تتاح للعاملين فيها (من أكاديميين وإداريين) فرصة الرفع من قدراتهم في مجالات القيادة والإدارة ووضع السياسات.

2

دعم وزارة التعليم الليبية لتحديد رؤية استراتيجية وطنية مشتركة لنظام التعليم العالي من خلال تعزيز دور مجلس رؤساء الجامعات. سوف تستفيد الجامعات الليبية من نهج تشاركيّ في إعادة تعريف السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تعتمزم انتهاجها في ميدان التعليم العالي، وهو أمر من شأنه أن يوفّر قاعدة مشتركة متينة للخطط المؤسسية للجامعات. وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق هي تعزيز دور مجلس رؤساء الجامعات في هذه العملية وزيادة أهميته. ومن الأهميّة بمكان، في ظل نظام جامعي جيد الحوكمة، أن تكون هناك رؤية استراتيجية وطنية شاملة للتعليم العالي، يمكن للجامعات أن تعتمد عليها في تحديد خططها الاستراتيجية المؤسسية. وينبغي في هذا الصدد، تعزيز دور مجلس رؤساء الجامعات في إعادة تحديد الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، التي ينبغي أن تستلهم من خلالها الخطط المؤسسية. ولتحقيق هذا الهدف الحاسم، يجب على رؤساء الجامعات أن يكتّفوا من الاجتماعات المنتظمة لوضع أساس لتحديد الرؤية الاستراتيجية الوطنية، مع مراعاة الخصائص المميزة لكل جامعة ومهمتها وأهدافها. ولا بد من مشاركة نتائج هذه الاجتماعات مع الشركاء الدوليين ثم متابعتها مع وزارة التعليم من أجل المشاركة في تصميم رؤية واستراتيجية للتعليم العالي على المستوى الوطني، في إطار عملية إصلاح وطني.

3

زيادة استقلالية الجامعات على المستوى الأكاديمي. ستنجح الاستقلالية الأكاديمية اتباع نهج أكثر مرونة في تدريس الابتكار، والمنهجيات التربوية، وإدخال دروس وبرامج جديدة، ومنهجيات التقييم، والإدارة. وقد ثبت أنّ الاستقلالية الأكاديمية للجامعة في ليبيا منخفضة نسبياً: فالجامعات تتمتع بمستوى جزئي من الاستقلالية، وتخضع جميع قراراتها في المسائل الأكاديمية لموافقة لاحقة من الحكومة المركزية، ونعني بذلك على وجه التحديد، وزارة التعليم، ومؤخراً، كان هناك اتجاه نحو إضفاء الطابع المركزي على عملية إصلاح البرامج والمناهج الدراسية، وذلك بهدف توحيد نحو 60% إلى 70% من محتوى جميع المواد على مستوى الجامعات. نتيجة لذلك، أصبحت ضرورة زيادة الاستقلالية الأكاديمية للجامعات في ليبيا أولوية من أجل تنويع العرض التربوي التعليمي والتعلمي، والمنهجيات التربوية، وإمكانية إدخال دورات وبرامج جديدة. ويمكن تحقيق الاستقلالية عن طريق تنظيم أنشطة تدريبية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يتمّ تعليمهم ممارسات التدريس الجديدة، ومنهجيات التقييم، وإدارة العرض الأكاديمي والأدوات الرقمية وغير ذلك. وتستطيع الجامعات الأوروبية والمنظمات الدولية، باعتبارها في طليعة الابتكار في مجال التعليم والتعلم، أن تتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة في كيفية إدارة أساليب التدريس الجديدة والمبتكرة ومنهجيات التقييم. وفي إطار هذا العمل لبناء القدرات، يمكن أيضاً وضع مبادئ توجيهية للتدريس، تكون مصممة خصيصاً لنظام التعليم العالي الليبي، وذلك لفائدة هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الليبية. ومن منظور بعيد الأمد، سوف تستفيد الجامعات الليبية من إدخال أدوات ومنهجيات جديدة في روتينها الأكاديمي اليومي، بما يضمن اعتمادها نهجاً أكثر مرونة وزيادة استقلاليتها في تجديد المقررات الدراسية والبرامج وإدارتها.

4

زيادة استقلالية الجامعات على المستوى المالي. ينبغي منح الجامعات استقلالية أعلى في إدارة الموارد المتاحة وتخصيصها، وفي إيجاد مصادر بديلة للإيرادات، من خلال توفير خدمات التعليم المستمر، والمشاركة في المشاريع الدولية، والتعاون مع قطاع الصناعة، وغير ذلك. وتعتبر نسبة التمويل المتأتية من القروض والمنح التي تحصل عليها من المنظمات الدولية ومن الاستعانة بمصادر خارجية، ومن العقود ضئيلة للغاية. إن قدرة الجامعات في ليبيا على الوصول إلى مصادر أخرى للإيرادات محدودة للغاية، باستثناء ميزانية وزارة التعليم وتمويلها لها. بدلاً من ذلك، ينبغي لها أن تستفيد من زيادة تطوير مصادر بديلة للإيرادات، ومن زيادة المشاركة في خدمات البحوث أو في تقديم خدمات التعليم المستمر. إن زيادة الاستقلالية المالية للجامعات في ليبيا سوف تكون عملية طويلة الأمد، وقد تبدأ بتنظيم اجتماعات سنوية منتظمة بين مديري الجامعات والمديرين الماليين والموظفين الإداريين ووزارة التعليم ووزارة المالية بغية توعية جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة بأهمية تنويع الموارد المالية للجامعات.

5

تدريب موظفي الجامعات بشكل مستمر لضمان معايير الجودة في الأداء وأنشطة التعليم / التعلم، من أجل مصلحة نظام التعليم العالي والمستفيدين منه، ينبغي على الجامعات أن تضمن التحديث المستمر لمهارات موظفيها، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا: ضمان الجودة، والإدارة المؤسسية، والابتكار التربوي، ومنهجية التدريس والبحث، وتستطيع الجامعة، من خلال تدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين، بلوغ مستوى عال من الأداء والكفاءة، وعلى المدى الطويل، ضمان معايير الجودة المرتفعة في مجال التعليم والتعلم، وينبغي للجامعة أن تحدد خطة لإسناد المنح من ثلاث خطوات: أولها زيادة الوعي بشأن المواضيع وأهميتها بالنسبة إلى التعليم العالي، وثانيها تحديد خطة تدريب لكل من الأكاديميين والموظفين الإداريين، أما ثالث الخطوات فتوفير جوائز للمشاركين كتحفيز على التطور الوظيفي. بينما ينبغي لها على المدى القصير، الاعتماد على مكاتب ضمان الجودة القائمة لتحديد الاحتياجات وتنظيم دورات تدريبية مخصصة، مستغلة إمكانيات بناء القدرات التي توفرها البرامج الدولية.

6

تعزز مكاتب تقييم الجودة والأداء (QPEOs)، لتمكين الجامعات من الاعتماد على ثقافة جودة جيدة التحديد ومشاركة على نطاق واسع، من المهم للغاية ترقية وتطوير مكاتب تقييم الجودة والأداء القائمة، بحيث تصبح نقطة مرجعية لنشر ممارسات ضمان الجودة؛ وتحديد مؤشرات الجودة ومشاركتها (دون الاقتصار على القضايا الإدارية والمالية، بل يجب أن تمتد أيضاً لعمليات التعليم / التعلم)؛ دعم المديرين، والإدارة والأساتذة في تحسين معايير الجودة داخل المؤسسة. ونتيجة لذلك، سيتم، على الأمد البعيد، تمكين الجامعة من حيث القدرة الإدارية والتنظيمية، فضلاً عن تحسين جودة التعليم المقدم، أما على المدى القصير، فيجب على مكاتب تقييم الجودة والأداء أن تقوم بالإجراءات التالية: تصميم استراتيجية مؤسسية يتم فيها تحديد آلية ضمان الجودة ومؤشراتها وممارساتها؛ وزيادة الوعي بين الزملاء، والقيادة الجامعية، والأكاديميين حول أهمية ضمان الجودة؛ ودعم موظفي الجامعة في تنفيذ عمليات الجودة؛ والقيام بعمليات الرصد والتقييم الدورية. ويوصى كذلك بالتعاون الوثيق مع المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (NCQAA) ومكاتب تقييم الجودة والأداء الأخرى، في إطار خطة استراتيجية وطنية أكثر شمولاً، فضلاً عن اتخاذ إجراءات قوية لبناء القدرات.

7

توسيع نطاق عمل المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في دعم عمليات ضمان الجودة في الجامعات، ينبغي أن يعمل هذا المركز بوصفه الحلقة المفقودة بين مؤسسات التعليم العالي ووزارة التعليم؛ وينبغي له أن يوسع نطاق عمله، فلا يقتصر على التحقق من امتثال الجامعات للجوانب الإدارية والمالية واللوجستية (تفصيل المعايير والمواصفات بدقة في المبادئ التوجيهية المتعلقة باعتماد معايير ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي الليبية)، بل والقيام أيضاً بالتحقق من الامتثال لأعلى معايير الجودة من حيث

منهجية التدريس ومحتويات البرامج المقدّمة. ومن شأن توسيع وتعزيز دور المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في دعم الجامعات في مجال ابتكار المناهج، وطرق التقييم، وتحديث خبرات التعليم والتعلم، أن يولّد زيادة ملموسة في جودة التعليم المقدم، ولا ينبغي لهذا أن يعني المركزية. ومن ناحية أخرى، يتعين على المركز الوطني أن يدعم الاستقلالية الأكاديمية من خلال توفير أدوات التدريب والرصد والتقييم؛ وأن يزيد من المناقشات مع الجامعات حول كيفية الامتثال لأعلى معايير الجودة الدولية؛ وأن يزودها بتوجيهات استراتيجية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يُحدث النظام التعليمي جائزة للجودة والتميّز على مستوى الأقسام، لتكون مصدر إلهام لمزيد من العمل الجيد والجودة في مجال التعليم.

جعل عملية اعتماد الجامعات على قدر أكبر من المنهجية والخضوع للمساءلة، وخاصة زيادة الرقابة على انتشار مؤسسات التعليم العالي الخاصة. يعتبر الاعتماد المؤسسي ذا أهمية خاصة لأنه يساعد في تحديد مدى وفاء المؤسسة بالحد الأدنى من معايير الجودة أو تجاوزها لهذه المعايير، كما أنه يقيّم مصداقيتها وكفاءتها. ويجب أن تكون عملية الاعتماد المؤسسي منهجية وخاضعة للمساءلة، حيث تكون معايير التقييم معروفة على نطاق واسع. ويجب إيلاء اهتمام خاص لإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة واعتمادها؛ فمن الأهمية بمكان ضمان نوعية البرامج التعليمية المقدمة، وذلك لتفادي النمو العشوائي للمؤسسات التي لا تتفق مع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ومع أعلى معايير الجودة.

8

التعاون الدولي

تعزيز حضور الجامعات وأدائها على المستوى الدولي. إن التعاون والحركة الدوليين هما من العوامل الرئيسية المساعدة على تحقيق التنمية في البلاد، إذ يسمحان بنقل المعرفة، وتحسين المهارات، وتبادل الممارسات الجيدة وتنمية الموارد البشرية (سواء بالنسبة للأكاديميين أو الموظفين الإداريين). وقد يكون لحضور الجامعات على المستوى الدولي تأثير على الأنشطة البحثية فضلاً عن إمكانية توظيف الخريجين، وهو ما من شأنه أن يعزز من قدرة الجامعات على إحداث تغيير في المجتمع. وعلى الرغم من مشاركة بعض مؤسسات التعليم العالي في العديد من المبادرات الدولية، فلا تزال هناك جامعات لا تحظى إلا بقدر ضئيل للغاية من الحضور الدولي، الأمر الذي يحد من احتمالات تحسّنها من خلال التعاون، ومن خلال المشاركة في الزيارات الدراسية «للاطلاع على ما يحدث في المؤسسات الأكثر تقدماً». وتعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من الجهات الفاعلة الرئيسية بالنسبة إلى الجامعات الليبية، وأبرز دليل على ذلك مشاركة الجامعات الليبية في برنامج إيراسموس + بعد عام 2011. ويبدو أن دعم الاتحاد الأوروبي في الأمدن القصير والمتوسط حاسم أولاً وقبل كل شيء من حيث عمليات بناء القدرات، وتعزيز إمكانيات قيام المؤسسات الليبية بإقامة شبكات على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتعلم من التبادل مع المؤسسات الأكثر خبرة. وعلى المدى الطويل، سيكون من المفيد لليبية أن تستفيد من

9

برامج الحركة و/أو الأموال المخصصة لهذا البلد (ونعني بذلك نافذة خاصة ضمن برنامج إيراسموس + للحركة، مثلما تمّ ذلك مع تونس والجزائر).

تمويل أعمال الدبلوماسية العلمية، بما يكسبها أهمية واعترافا. في سياقات ما بعد الأزمة، من الضروري أن نضمن خط الاستمرارية في مسار تعليم الطلاب وأن ندعم الجامعات باعتبارها جهة فاعلة أساسية لإعادة بناء المجتمع. إن الجامعات يمكن أن تكون، ولا زالت خارج الانقسامات السياسية ومتعالية عليها: إذ يبدو أن الجامعات الليبية من بين الجهات الفاعلة القليلة، إن لم تكن الوحيدة، القادرة على الصمود في مواجهة الانقسام السياسي بين الشرق والغرب، والقادرة على الحوار مع الجامعات والمنظمات الدولية على الرغم من عدم الاستقرار السياسي والقيود المفروضة على الحركة. إنّ مكاتب العلاقات الدولية والباحثين والأكاديميين على اتصال دائم على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من أجل القيام بأعمال مشتركة ومشاورات من أجل التقدم. ويتعين على الجامعات مواصلة العمل والتعاون، داخل الحدود الوطنية وخارجها، من أجل النهوض مباشرة بالاحتياجات الوطنية للبلاد، ومعالجة المصالح عبر الحدود، لمواجهة التحديات العالمية. وفي الأمد القريب، سوف تدعم تحركات الدبلوماسية العلمية تبادل المعرفة وتسهل التعاون العلمي الدبلوماسي الدولي، وهو ما من شأنه أن يوفر فرصا لحوار يعتبر بكل بساطة غير ممكن في الوقت الراهن. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يكون التعاون العلمي وسيلة للعمل الدبلوماسي عبر «وسائل موازية»، والحدّ من التوترات السياسية، وضمان الاستقرار، وتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية، والتقليص من عزلة البلد، ودعم الاستقرار طويل الأمد.

10

توسيع نطاق انتشار الجامعات الليبية:

أ. تعزيز البعد الإفريقي لنظام التعليم العالي الليبي، واستكشاف إمكانيات وضع برامج مشتركة بين البلدان الإفريقية بشأن المواضيع المشتركة التي تهتم مؤسسات التعليم العالي وتعزيز ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب. نظرا للموقع الجغرافي لبعض المؤسسات (مثل جامعة سبها)، ينبغي اعتبار الجامعات الليبية طرفا طبيعياً للاستقبال والحوار من أجل الوصول إلى منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، لذا يوصى بتشجيع هذا البعد وتعزيز الشراكة الإقليمية.

ب. تشجيع مشاركة مؤسسات التعليم العالي الليبية في البرامج البحثية التي تركز على قضايا حساسة ذات تأثير في المنطقة وفي العالم أجمع، والتي تعتبر مساهمة ليبيا فيها جالبة لقيمة إضافية (مثل قضية الهجرة).

ج. توسيع النطاق الجغرافي للتعاون الدولي في ليبيا، وإشراك الجامعات الأقل انخراطا والأكثر هامشية و/أو الأحدث إنشاء في برامج التعاون والحركة، للسماح لها بالاستفادة من التدويل والتعاون الإقليمي.

11

الجامعات في المجتمع بوجه عام

12

تحديد أولويات البرنامج الوطني للبحوث . تحتاج ليبيا إلى المضي قدماً نحو بيئة أكثر نضجاً في مجال البحث والابتكار في البلاد، حيث تستطيع الجامعات المشاركة في أنشطة بحثية علمية عالية الجودة وتقديم الدعم في تحديد إجراءات ناجحة بإمكانها أن تتصدى للتحديات التي تواجه المجتمع . إن مؤسسات التعليم العالي لديها القدرة على توفير الخبرات والعلماء والدارسين، حتى تساهم نتائج البحوث حقاً في تطوير البلاد. إلا أنّ الجامعات لن تكون قادرة على القيام بذلك إلا بالاعتماد فقط على الموارد البشرية المدربة والماهرة، والبنى التحتية المجهزة والعاملة بشكل جيد؛ من خلال إطار فعال لإدارة البحث والتطوير؛ مستفيدة من استراتيجيات التخصص داخل الجامعات. وفي الأمد القريب، يشكل تحسين قدرة الجامعات على إنتاج وإدارة الأنشطة البحثية، بما يسمح للطلاب بالمشاركة في البحوث العلمية العالية الجودة، حدًا أدنى مطلوباً لتحقيق هذه المتطلبات في ليبيا. أما على المدى الطويل، فسوف يقوم برنامج وطني للبحوث (بالتعاون مع وزارة التعليم) بوضع إطار للأنشطة البحثية صلب رؤية أكثر شمولاً للبلد، الأمر الذي سيحسن القدرة الإجمالية على إنتاج البحوث القيمة والتقدم المستدام، فضلاً عن ذلك، فإن نظاماً وطنياً للبحوث يتسم بالموثوقية والمساءلة والكفاءة سوف يكون أكثر جاذبية للباحثين والشركات الأجنبية، وسوف يعمل على تقليص الفجوات المتولدة عن تأثير هجرة الأدمغة.

13

تعزيز الأهمية الاجتماعية للجامعات بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية. أثناء عملنا البحثي، تبين بوضوح أن الجامعات (سواء في الجزء الشرقي أو الغربي من البلاد) تعتبر من قِبَل المواطنين واحدة من أكثر المؤسسات الجديرة بالثقة (إن لم تكن أكثرها) في البلاد. ويُنتظر من مؤسسات التعليم العالي أن تعمل على توليد الاستقرار، لدفع النمو الاقتصادي (سواء من حيث توفير مواطن عمل أو من حيث إمكانية توظيف الخريجين)، والتعاطي مع الانقسات السياسية، وخدمة المجتمع. بيد أنّ مؤسسات التعليم العالي الليبية لم تخصص بعد مكاتب (أو صناديق) للتعامل مع بعدها الاجتماعي، ولا تعتمد على استراتيجية رسمية تخصّصها وزارة التعليم للمهمة الثالثة للجامعة. وينبغي تصميم المناهج والبرامج لتعزيز قدرة الخريجين على العمل، لخدمة احتياجات المجتمع، بحيث تصبح الجامعة نقطة الانطلاق لإعادة بناء البلد. وينبغي للجامعات أن تقيم علاقات دائمة ومستقرة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وأن تعزز القدرة على نقل المعارف مع الصناعات، وأن تخلق وتعزز أوجه التآزر مع الجهات الفاعلة والمنظمات المحلية من أجل الاستخدام المثمر للموارد ولتجنب ازدواجية الجهود، والمشاركة في وضع سياسات مشتركة مع صانعي القرارات من أجل التنمية المستدامة. ولن يتسنى ذلك إلا من خلال تحديد مخطط للتعاون بين السلطات الوطنية ومؤسسات التعليم العالي وأصحاب المصلحة الاجتماعية - الاقتصادية لتعزيز الحوار المتبادل، وإمكانية التوظيف، والتنمية المستدامة. وعلى المدى الطويل، فإن هذا النهج المربح للجانبين وتدفق الاتصال المستمر بين صانعي القرار والجامعات وأصحاب المصلحة سيولد، من جهة، رؤية للبلد الذي يشارك فيه جميع الفاعلين الرئيسيين، ومن جهة أخرى، تحالفاً استراتيجياً يدعم النمو والتماسك الاجتماعي.